

Distr.: Limited
17 March 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة السابعة والخمسون

فيينا، ١٣-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

مشروع التقرير

المقرّر: غونسالو سيرفير مارتنيس (المكسيك)

إضافة

الجزء الرفيع المستوى: التقدّم المحرز والتحديات القائمة في مجال تنفيذ الإعلان السياسي و خطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية

ألف - افتتاح الجزء الرفيع المستوى

- ١ - عُقد الجزء الرفيع المستوى من دورة لجنة المخدرات السابعة والخمسين يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤. وقد افتتح الجزء الرفيع المستوى رئيساً دورة اللجنة السابعة والخمسين. وشارك في الجزء الرفيع المستوى ما مجموعه [...] دولة.
- ٢ - وكان موضوع المناقشة العامة في الجزء الرفيع المستوى هو "التقدّم المحرز والتحديات القائمة في مجال تنفيذ الإعلان السياسي و خطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية".
- ٣ - أمّا مواضيع مناقشات الموائد المستديرة في إطار الجزء الرفيع المستوى فكانت كالتالي:
(أ) خفض الطلب: الحدّ من تعاطي المخدرات والارتهاق لها بالتّباع نهج شامل؛



(ب) خفض العرض: الحد من العرض غير المشروع للمخدرات، ومراقبة السلائف والمنشطات الأمفيتامينية، والتعاون الدولي بشأن القضاء على الزراعة غير المشروعة للمحاصيل التي تُستعمل في إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وبشأن التنمية البديلة؛

(ج) التعاون الدولي: مكافحة غسل الأموال وتشجيع التعاون القضائي.

باء- المناقشة العامة في إطار الجزء الرفيع المستوى: التقدّم المحرز والتحديات القائمة في مجال تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية

٤- في الجلسة الأولى لدورة لجنة المخدرات السابعة والخمسين، التي كانت أيضاً الجلسة الأولى في إطار الجزء الرفيع المستوى، المعقودة في ١٣ آذار/مارس، أدلى بكلمات الأشخاص التاليون:

خالد عبد الرحمن شعبة، ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة (فيينا) ورئيس اللجنة

حفل الافتتاح

جلالة الملكة سيلفيا، ملكة السويد

نورا فولكوف، مديرة المعهد الوطني لشؤون تعاطي المخدرات بالولايات المتحدة الأمريكية
ميشيل كازاتشكين، المبعوث الخاص للأمين العام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
ممثلو محفل الشباب

الافتتاح الرسمي

جان إلياسون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة

يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومدير عام مكتب الأمم المتحدة في فيينا

رايمون يانس، رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

أليار لبيبي عبد العزيز، الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة (فيينا) (نيابةً عن مجموعة الـ٧٧ والصين)

- علي المحمدي، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (فيينا) (نيابةً عن مجموعة الدول الأفريقية)
- سرود ر. نجيب، الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (فيينا) (نيابةً عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ)
- إيرنان استرادا رومان، الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة (فيينا) (نيابةً عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي)
- زوي ماكري، نائبة وزير الصحة في اليونان (نيابةً عن الاتحاد الأوروبي)
- كارلوس روميرو، الوزير في حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات
- فيتينيس بوفيلاس أندريو كاتيس، وزير الصحة في ليتوانيا
- فيتوري أندري زيليو ماكسميانو، الأمين الوطني لشؤون سياسات المخدرات في البرازيل
- ألكس وايت، وزير الدولة لشؤون الرعاية الأولية في أيرلندا
- بيتر دوبي، وزير الداخلية، ومساعد وزير الصحة، ومساعد وزير الحفاظ على التراث في نيوزيلندا
- ألفونسو غوميز منديز، وزير العدل والقانون في كولومبيا
- ألويس ستويغر، وزير الصحة في النمسا
- ديوكو سويانتو، الوزير المسؤول عن تنسيق الشؤون القانونية والسياسية والأمنية في إندونيسيا
- نورمان بيكر، وزير الدولة لمنع الجريمة، وزارة الداخلية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
- كمبو موهادي، وزير الداخلية في زيمبابوي
- ٥ - وفي الجلسة الثانية لدورة اللجنة السابعة والخمسين، المعقودة في ١٣ آذار/مارس، أدلى بكلمات الأشخاص التاليون:
- عبد الواحد يوسف إبراهيم مختار، وزير الداخلية في السودان
- سريدوج نوفيتش، وزير الشؤون المدنية في البوسنة والهرسك ورئيس لجنة منع تعاطي المخدرات في البوسنة والهرسك

ألكسندر زميفسكي، الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي لشؤون التعاون الدولي من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية

ماريانا بنيتز تيبورثيو، نائبة المدعي العام للشؤون القانونية والدولية في المكسيك

ماما فودا أندريه، وزيرة الصحة العامة في الكامبيون

جيروم بوغوما، وزير إدارة الأراضي والأمن واللامركزية في بوركينا فاسو

وليام ر. براونفيلد، الأمين المساعد، مكتب الشؤون الدولية المتعلقة بالمخدرات وإنفاذ القانون، وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية

أناتولي فيوروف، رئيس لجنة مكافحة ومراقبة الاتجار بالمخدرات، وزارة الداخلية في كازاخستان

مبارز رشيدي، وزير مكافحة المخدرات في أفغانستان

ماريا لارسون، وزيرة الطفولة والشيوخ، وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية في السويد

عبد الرضا رحمانى فازلي، وزير الداخلية والأمين العام لهيئة مراقبة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية

كارلوس رؤول موراليس موسكوسو، نائب وزير الخارجية في غواتيمالا

أندريا أرتز دي فالكو، نائبة مدير المكتب الاتحادي للصحة العامة، وزارة الشؤون الداخلية في سويسرا

كو شانسينا، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة ومراقبة المخدرات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

رودريغو فيليز، المدير التنفيذي للمكتب الوطني لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في إكوادور

أليمباي سلطانوف، رئيس الهيئة الحكومية لمكافحة المخدرات التابعة لحكومة جمهورية قيرغيزستان

خوسيه مارلوفي س. بدريغوسا، المدير التنفيذي لهيئة مكافحة العقاقير الخطرة في الفلبين

مامادو غنينيما كوليبالي، وزير العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة في كوت ديفوار

منتصر أحمد عمر أبوزيد، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مصر

أحمد الزهراني، مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية

لي كوي يونغ، نائب وزير الأمن العام في فييت نام
دانييل جوردان-مننجيه، رئيسة الهيئة المشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات في فرنسا
خوان كارلوس مولينا، مدير أمانة التخطيط للوقاية من الإدمان على المخدرات ومنع الاتجار
بالمخدرات في الأرجنتين
فرانشيسكو دي أسيس بابن فيخ، المندوب الحكومي للخطة الوطنية بشأن المخدرات، وزارة
الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة في إسبانيا
ديغو كانيبا، نائب أمين مكتب رئيس أوروغواي
مانويل فيريرا تيكسيريا، وزير الدولة للصحة في البرتغال
وان يونايدي توانكو جعفر، نائب وزير الداخلية في ماليزيا
سيد دجينيت، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا
٦ - وفي الجلسة الثالثة للدورة، المعقودة في ١٤ آذار/مارس، ألقى بكلمات الأشخاص التالون:
بيوتر جابلونسكي، مدير المكتب الوطني لمنع المخدرات في بولندا
أستريد نوكلبرغ هيرغ، وزيرة الدولة لشؤون الصحة وخدمات الرعاية في النرويج
جيمس أغالغا، نائب وزير الداخلية في غانا
هوراثيو نوغيز زوبيزيتا، الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة (فيينا)
فيليبو فورميكا، الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة (فيينا)
شايكاسم نيتيسيري، وزير العدل في تايلند
فلودمير تيموشنكو، رئيس الهيئة الحكومية لمراقبة المخدرات في أوكرانيا
سوميت بوزي، وزير المالية في الهند
خالد مطهر الرضي، مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية في اليمن
ماساجوس زولكيفلي، كبير وزراء الدولة في سنغافورة
يندريتش فوبوريل، المنسق الوطني لشؤون مراقبة المخدرات، رئيس أمانة المجلس الحكومي
لتنسيق السياسات المتعلقة بالمخدرات ونائب رئيسه التنفيذي في الجمهورية التشيكية
ماريو أنطونيو ريفيرا مورا، الممثل الدائم للسلفادور لدى الأمم المتحدة (فيينا)

ماريا إيزابيل فرنانديز تورمنتا دوس سانتوس، وزيرة الدولة للعدل، وزارة العدل وحقوق الإنسان في أنغولا

حسام الحسيني، الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة (فيينا)

جون ساندي، الممثل الدائم لجمهورية ترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة (جنيف)

خوليو غارو غالفيز، المدير العام لإدارة الشؤون العالمية والمتعددة الأطراف بوزارة الخارجية في بيرو

أحمدو غياد، رئيس الوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات ومديرها التنفيذي في نيجيريا ولايات إيفازوف، نائب وزير الداخلية في أذربيجان

مارلين مورتلر، مفوضة الحكومة الاتحادية لشؤون المخدرات في ألمانيا

فالتين ميخنيفيتش، النائب الأول لوزير الداخلية في بيلاروس

يائير غيلر، مدير سلطة مكافحة المخدرات في إسرائيل

جورجي ديميتروف، الأمين الدائم لوزارة الخارجية في بلغاريا

لارس بترسون، كبير مستشاري وزارة الصحة في الدانمرك

آنا تيريزا دنغو بنافيديس، الممثلة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة (فيينا)

كاتالين نغوي-نيتا، رئيس الإدارة الدولية لوكالة مكافحة المخدرات في رومانيا

بلانكا يامنيسيك، الممثلة الدائمة لسلفينيا لدى الأمم المتحدة (فيينا)

ناتان سميث، المساعد الأول لأمين شعبة الصحة العامة التابعة لوزارة الصحة في أستراليا

٧- وفي الجلسة الرابعة للدورة، المعقودة في ١٤ آذار/مارس، ألقى بكلمات الأشخاص التاليون:

محمد بن سيف الحوسني وكيل وزارة الصحة للشؤون الصحية في عمان

بيتر فان فولفتن بالتي، الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة (فيينا)

ليو يوجين، نائب الوكيل الدائم للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في الصين

محمد أكبر خان هوتي، وكيل وزارة الداخلية ومراقبة المخدرات في باكستان

أمينة برنور فرتكليغيل، الممثلة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة (فيينا)

غورغ سباربر، الممثل الدائم المناوب لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة (فيينا)
محمد سمير قوبعة، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (فيينا)
ماساتوشي ناريتا، مستشار أمان المستحضرات الصيدلانية بوزارة الصحة والعمل والرفاه في اليابان
صادق معرفي، الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (فيينا)
روستام نازاروف، رئيس وكالة مكافحة المخدرات في طاجيكستان
يوسف عزريل، مدير عام البرنامج الوطني لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في
دولة فلسطين
آشوت هوفاكيمان، نائب وزير خارجية أرمينيا
مارك بيلي، الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة (فيينا)
تي. جي. سوكلو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (فيينا)
محمد بن حسين، الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة (فيينا)
علي أوزكا تيغوي دوكي، الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة (فيينا)
علي المحمدي، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (فيينا)
خوان كارلوس مارسان أغويرا، الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة (فيينا)
إيلينا كوتوفيرتا، الوزيرة الاستشارية في فنلندا
دولتغلي ماموفوف، نائب رئيس الهيئة الحكومية لوقاية صحة المجتمع في تركمانستان
موري لنغور، مساعد مفتش الشرطة العام في سيراليون
خالد حامد الجبوري، الوزير المفوض، سفارة العراق
رامون كينونس، الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة (فيينا)
ماركوس داي، مدير المعهد الكاربيبي لبحوث المخدرات والكحوليات والمستشار التقني
لشؤون المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية لدى أمانة الجماعة الكاربية، سانت لوسيا
زيليكو بتكوفيتش، رئيس مكتب مكافحة تعاطي العقاقير المخدرة في كرواتيا
إبراهيم علي البساس، الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة (فيينا)

سيمون مادجومو ماروتا، الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة (فيينا)
 هلموت لاغوس كولر، القائم بأعمال الممثل الدائم لشيلى لدى الأمم المتحدة (فيينا)
 أليسون كروكت، نيابةً عن ميشيل سيديبى، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك
 بشأن الإيدز وفيروسه؛ وأيضاً نيابةً عن ناجي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
 شكهار ساكسينا، مدير إدارة الصحة النفسية وتعاطي مواد الإدمان، نيابةً عن مارغريت
 تشان، المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية
 ألكسي ليشنكوف، منسق أنشطة التصدي للتهديدات العابرة للحدود، منظمة الأمن
 والتعاون في أوروبا
 بول سيمونز، الأمين التنفيذي للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، نيابةً عن
 خوسيه ميغيل إينسولسا، الأمين العام لمنظمة البلدان الأمريكية
 باتريك بينكس، الأمين التنفيذي لمجموعة التعاون من أجل مكافحة تعاطي المخدرات
 والاتجار غير المشروع بالمخدرات (مجموعة بومبيدو)، التابعة لمجلس أوروبا
 شاميل ألكيروف، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي
 ميشيل بيرون، المسؤول التنفيذي الأعلى في المركز الكندي لتعاطي المواد، نيابةً عن لجنة فيينا
 للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمخدرات

جيم - مناقشات الموائد المستديرة في الجزء الرفيع المستوى

٨- جرت مناقشات الموائد المستديرة يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤ بشأن المواضيع التالية:

- (أ) خفض الطلب: الحد من تعاطي المخدرات والارتهاان لها بالتباع نهج شامل؛
 (ب) خفض العرض: الحد من العرض غير المشروع للمخدرات، ومراقبة
 السلائف والمنشطات الأمفيتامينية، والتعاون الدولي بشأن القضاء على الزراعة غير المشروعة
 للمحاصيل التي تُستعمل في إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وبشأن التنمية البديلة؛
 (ج) التعاون الدولي: مكافحة غسل الأموال وتشجيع التعاون القضائي.
- ٩- وفي ١٣ آذار/مارس، عرض فرانثيسكو دي أسيس بابن (إسبانيا)، رئيس مناقشة
 المائدة المستديرة بشأن خفض الطلب نتائج تلك المناقشة. وترد تلك النتائج مستنسخة أدناه.

نتائج مناقشة المائدة المستديرة بشأن خفض الطلب: الحدُّ من تعاطي المخدِّرات والارتئان لها باتباع نهج شامل

شُدِّد، على نطاق شامل، على أهمية خفض الطلب بالاستناد إلى الأدلة العلمية في سياق اتِّباع نهج يتمحور حول الصحة في التصدي لمشكلة المخدِّرات، وأكِّد على ما تسنده اتِّفاقيات مراقبة المخدِّرات للصحة من أهمية حاسمة في بلوغ هدف تحسين صحة المجتمعات وتعزيز أمانها. وذكُر أنَّ السياسات العامة المتعلقة بمكافحة المخدِّرات، التي تستند حصراً إلى مكافحة إنتاجها والاتِّجار بها، لا تكون مستدامةً.

وقيل إنَّ النهج الشامل والمتوازن يتضمَّن في مكوِّناته طائفة متنوِّعة من التدخُّلات والسياسات العامة، وإنَّ لن تعتمد كل البلدان إلى تنفيذها جميعاً. وتُعنى هذه التدخُّلات والسياسات العامة بالوقاية من المخدِّرات، على المستوى العالمي ومع التركيز على الفئات المستضعفة على وجه الخصوص، مثل الأطفال والشباب والنساء، وبالعلاج الارتئان للمخدِّرات بجانيبه الدوائي والنفساني، وبمعالجة الحالات المرضية المقترنة بالارتئان، وبالحماية الاجتماعية.

وأشار بعض المتكلمين إلى الأدلة العلمية، فبيَّنوا أنَّ معدَّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ينخفض في المجتمعات المحلية التي تُنفَّذ فيها برامج لتوفير خدمات التخفيف من الضرر، وطلبوا إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة تقديم المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ تلك الخدمات وتوسيع نطاقها.

وأبلغ مشاركون كثيرون عن تحقيق نتائج جيِّدة في بلدانهم بخصوص الحدِّ من انتشار استهلاك مواد معيَّنة و/أو من عواقب تعاطي المخدِّرات، وخصوصاً الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وذكُر أنَّ ترايد تعاطي المؤثِّرات النفسانية الجديدة هو تحدُّ تواجهه بلدان كثيرة، رغم تحقُّق بعض النجاحات المبكرة في وضع تدابير للتصدي له.

وذكُر أنَّ تعاطي المخدِّرات والارتئان لها يُنظر إليهما باعتبارهما قضيتين صحييتين، وقد تبيَّن في بلدان كثيرة أنَّ من التدابير المساعدة في هذا الخصوص توفير العلاج والدعم للأشخاص الذين يتعاطون المخدِّرات و/أو يعانون من الارتئان للمخدِّرات، وذلك بدلاً من فرض الجزاءات الجنائية أو العقوبات عليهم. وفي الوقت نفسه، أُعرب عن القلق بشأن اتِّجاه بعض البلدان إلى الإباحة القانونية لتعاطي القنَّب، حيث إنَّ من شأن ذلك أن يؤثِّر في حدوث حالات تعاطي القنَّب وانتشاره، وخصوصاً لدى الشباب.

وأبرزت أهمية التركيز على التدخُّلات المبكرة. وذكُر أنَّ الوقاية ينبغي أن تبدأ في مرحلة مبكرة، ومن ثمَّ فإنَّ بلداناً كثيرةً تعمل على تعزيز قدراتها الخاصة بالفحص والتدخل المبكر.

وذكر أنه يجري أيضاً تعزيز قدرات الممارسين المعنيين بقضية المخدرات، ولكن أعرب عن القلق من أن بناء تلك القدرات لا يزال غير وافٍ بالعرض. وقيل إن من اللازم أن يضطلع بعمليات التدخّل مهنيون من ذوي التأهيل الجيّد والتدريب الجيّد، وإنها يجب أن تستند إلى الأدلة العلمية.

وأعرب متكلمون عن الحاجة إلى الدعم بشأن بناء القدرات فيما يخصُّ كامل طائفة التدخّلات والسياسات العامة، وكذلك في جمع البيانات. ورئي أن المعايير التي وضعها مكتب المخدرات والجريمة بشأن هذه المسائل إنّما هي منطلق مرجعي حاسم الأهمية ينبغي تكييفه واعتماده وتعميمه على نطاق واسع.

وأكد مجدداً على ضرورة إشراك جميع المعنيين على نحو منهجي ومستدام، ذلك أن الحكومات والبلديات ومنظمات المجتمع المدني يمكنها معاً أن تُسهم في تطوير السياسات العامة وتنفيذها وفي إنجاز التدخّلات.

١٠- وفي ١٣ آذار/مارس، عرض كيتيونغ كيتياراك (تايلند)، رئيسُ مناقشة المائدة المستديرة بشأن خفض العرض نتائج تلك المناقشة. وترد تلك النتائج مستنسخة أدناه.

نتائج مناقشة المائدة المستديرة بشأن خفض العرض: الحدُّ من العرض غير المشروع للمخدرات، ومراقبة السلائف والمنشّطات الأمفيتامينية، والتعاون الدولي بشأن القضاء على الزراعة غير المشروعة للمحاصيل التي تُستعمل في إنتاج العقاقير المخدّرة والمؤثرات العقلية وبشأن التنمية البديلة

أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن تزايد مستويات زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان، وأشاروا إلى تفاقم الوضع منذ عام ٢٠٠٩ على صعيد هذه الزراعة غير المشروعة.

وأشار المشاركون إلى ضرورة الحصول على معلومات أفضل عن عدد متعاطي المخدرات في مختلف المناطق بغية التصدّي بفعالية لمشكلة المخدرات غير المشروعة؛ وأبرزوا أهمية التعاون الدولي في التصدّي للاتّجار بالمخدرات عبر الحدود، وساقوا مثلاً على ذلك تزايد معدلات الاتّجار عن طريق البحر باستخدام حاويات النقل، وأشاروا إلى ضرورة تعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات بين السلطات بشأن جميع المسائل المتّصلة بعمليات التحقيق والملاحقة القضائية المتعلقة بالاتّجار بالمخدرات.

وأشار المشاركون إلى ضرورة الحفاظ على ضوابط فعّالة بشأن السلائف الكيميائية المدرّجة في الجدولين الأول والثاني من اتّفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتّجار غير المشروع في

المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، لأن الجماعات الإجرامية المنظمة تحاول تسريب "السلائف الأولية" والمواد غير المجدولة غير الخاضعة للمراقبة الدولية لإنتاج مؤثرات نفسانية جديدة وغير ذلك من المنشطات الأمفيتامينية.

وأشار المتكلمون إلى تزايد التحديات التي يطرحها انتشار تعاطي الميثامفيتامين، وأعربوا عن قلقهم إزاء بدء تغلغل المؤثرات النفسية الجديدة في أسواق المخدرات غير المشروعة.

وشدّد المشاركون مجدّداً على أهمية مراقبة السلائف واقترحوا فرض ضوابط أشدّ بغية اعتراض تهريب السلائف إلى مناطق إنتاج المخدرات غير المشروعة.

ونوّه المشاركون بالنجاح المحقّق في تخفيض إنتاج الأفيون في منطقة جنوب شرق آسيا وفي إنتاج الكوكايين والاتّجار به من منطقة الأنديز، بفضل التنمية البديلة وجهود إنفاذ القانون الرامية إلى تفكيك الجماعات الإجرامية المنظمة. وأشار المشاركون أيضاً إلى ضرورة تبادل الممارسات الفضلى والتجارب.

وأشار المشاركون إلى أنّ التنمية البديلة يجب أن تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة وأن تأخذ بنهج متوازن وشامل يدعمه التعاون الدولي الوثيق وتبادل الممارسات الفضلى والدروس المستخلصة ومشاركة أصحاب المصلحة.

وأبرز المتكلمون أهمية معالجة العوامل الدافعة التي تفضي بالمجتمعات المهمّشة إلى الانخراط في زراعة المحاصيل غير المشروعة، وأشاروا إلى أنّ نسبة ضئيلة فقط من المجتمعات المحلية تستفيد في الوقت الراهن من تدخّلات التنمية البديلة.

وشدّد عدد من المتكلمين على دور مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التنمية البديلة، ورحّبوا بالجهود المبذولة لوضعها موضع التنفيذ العملي.

وأقرّ المشاركون بأهمية بناء القدرات وبالحاجة إلى وضع استراتيجيات للتنمية البديلة بالعمل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، وشدّدوا على ضرورة العمل مع القطاع الخاص بغية تيسير الوصول إلى الأسواق.

وشدّد المتكلمون مجدّداً على أنّ التنمية البديلة هي عمل استثماري هام وطويل الأجل، من شأنه إذا نُفِذ التنفيذ المناسب أن يفضي إلى تحسين سُبل العيش المستدامة وخفض زراعة المحاصيل غير المشروعة.

وأشار المتكلمون إلى أنّ نجاح استراتيجية دولية لخفض عرض المخدرات يستلزم جهوداً في مجال التنمية البديلة وإبادة المحاصيل وإنفاذ القانون ومنع الأنشطة غير المشروعة.

١١ - وفي ١٤ آذار/مارس، عرضت دوبرافكا سيمونوفيتش (كرواتيا) نتائج مناقشة المائدة المستديرة بشأن التعاون الدولي. وترد تلك النتائج مستنسخة أدناه.

نتائج المائدة المستديرة بشأن التعاون الدولي: مكافحة غسل الأموال وتشجيع التعاون القضائي

أعرب المتكلمون عن شواغل إزاء ضخامة التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات، وذكروا أنّ عائدات الجرائم يمكن أن تتدفق عبر النظام المصرفي، أو عبر النظم الرسمية أو غير الرسمية لتحويل النقود أو القيمة، أو أن تُنقل بواسطة مهربي النقود عبر الحدود. وأكد المشاركون على أنّ تعطيل التدفقات المالية المتأتية من الأنشطة غير المشروعة هو عنصر رئيسي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وأشار المتكلمون إلى أهمية وجود نظام عالمي لمكافحة غسل الأموال يستند إلى اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمراقبة المخدرات واتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك إلى توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وذكر أنّ من العناصر الأساسية لنظام من هذا القبيل توافر إطار قانوني وطني لمكافحة غسل الأموال، وإنشاء وتدعيم السلطات الوطنية، مثل وحدات الاستخبارات المالية والسلطات الوطنية المخصصة لإنفاذ القانون ومكافحة الفساد، وتطبيق أساليب التحري الخاصة، ووجود جهاز قضائي مدرب، وإنشاء آليات تعاون متعددة الأطراف.

وشدّد كثير من المتكلمين على الصلات الوثيقة بين الاتجار بالمخدرات والفساد وغسل الأموال. وأشاروا إلى تحديات أخرى، إلى جانب احتمال وجود فساد يقوّض جهود مكافحة غسل الأموال، وهي تشمل قصور الموارد ونقص الخبرات الفنية في مجالي مكافحة غسل الأموال ومصادرة الموجودات وتزايد إساءة استعمال المراكز المالية الحرة ووجود عوائق أمام التعاون القانوني الدولي.

وأبرز المشاركون أهمية التعاون القضائي الدولي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وأشاروا إلى ما يكتسبه ذلك التعاون من أهمية خاصة على الصعيد الإقليمي، حيث تكون لدى البلدان شواغل وتحديات مشتركة.

وأفاد المتكلمون عمّا أحرز من تقدّم في إبرام معاهدات ثنائية بشأن التعاون القضائي الدولي وفي تعديل الأطر القانونية الداخلية على ضوء اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونوّه المشاركون بالعمل الذي يقوم به مكتب المخدرات والجريمة من أجل إنشاء شبكات إقليمية لكي تُسهّل التعاون العملي وتوفّر مرتكزات لبناء القدرات، ومنها مثلاً شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والنيابات العامة من أجل مكافحة الجريمة المنظّمة.

ولفت المتكلّمون الانتباه إلى ضرورة اتّباع نهج مرّن وموقوت في توفير التعاون القضائي، بالاستناد إلى مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدول. وأبرز المشاركون، على وجه الخصوص، الحاجة إلى التعاون الفعّال بشأن التدابير غير القسرية واستبانة الموجودات الإجرامية ومصادرتها.

وأشار المتكلّمون إلى التحدّيات التي لا تزال قائمة بشأن التعاون القضائي الدولي، وخصوصاً فيما يتعلق بإنشاء السلطات الوطنية المختصة ودورها كنقاط اتّصال، ووضع مبادئ توجيهية لضمان نجاح طلبات التعاون، وإنشاء آليات لإنفاذ طلبات حجز الموجودات الإجرامية ومصادرتها، وتطبيق شرط ازدواجية التجريم، وعدم تسليم المواطنين.

دال- اعتماد البيان الوزاري المشترك المنبثق عن استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى، في عام ٢٠١٤، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية

١٢- في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤، اعتمد الوزراء وممثّلو الحكومات المشاركون في الجزء الرفيع المستوى من الدورة السابعة والخمسين للجنة المخدرات البيان الوزاري المشترك المنبثق عن استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى، في عام ٢٠١٤، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. (للاطلاع على نص البيان، انظر الباب ... من الفصل ...). وعقب اعتماد البيان الوزاري المشترك، تكلم ممثلو كل من اليونان وسويسرا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وإكوادور وتايلند.

١٣- وأدلى ممثّل اليونان ببيان عن مسألة عقوبة الإعدام، متحدثاً نيابةً عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك البلدان التالية: الأرجنتين وأرمينيا وأستراليا وألبانيا وأندورا وأوروغواي وأوزبكستان وأوكرانيا وآيسلندا وبنما والبوسنة والهرسك وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً وجمهورية مولدوفا وسان مارينو والسلفادور وسويسرا وسيراليون وشيلي وصربيا وكازاخستان وكوستاريكا وكولومبيا وليختنشتاين والمكسيك وموناكو وناميبيا ونيوزيلندا وهايتي. وأعرب الممثل عن الأسف العميق الذي

يراود من يتكلّم نيابةً عنهم لأنّ البيان الوزاري المشترك لم يتطرّق إلى عقوبة الإعدام، وقال إنّهم يعارضون عقوبة الإعدام معارضةً شديدةً لا لبس فيها في جميع الأحوال، وإنّهم يعتبرون أنّ عقوبة الإعدام تهدر كرامة الإنسان وأنّ الخطأ في تطبيقها لا يمكن تداركه. فضلاً عن أنّ المعاقبة بالإعدام على جرائم المخدّرات انتهك لمعايير القانون الدولي، وخاصةً الفقرة ٢ من المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وشدّد الممثل على أهمية التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٧٦ بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام، الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بعدد غير مسبوق من الأصوات، والذي دعت فيه الجمعية، كتدبير مؤقت، إلى التقيّد بمعايير دولية دنيا في استخدام تلك العقوبة. ورحّب الممثل بالقرار الأخير الذي اتخذته الهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات بدعوة البلدان التي ما زالت تطبّق عقوبة الإعدام إلى النظر في إلغائها بالنسبة للجرائم المتّصلة بالمخدّرات. وحثّ الممثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على احترام المعايير الدولية الدنيا بشأن استخدام عقوبة الإعدام ووقف العمل بهذه العقوبة كخطوة نحو إلغائها نهائياً.

١٤- وأعرب ممثل سويسرا عن التأييد للبيان الذي أدلت به اليونان نيابةً عن الاتحاد الأوروبي. وتكلّم أيضاً نيابةً عن ليختنشتاين والنرويج، فقال إنّ مناهضة عقوبة الإعدام هي جزء لا يتجزأ من سياسات حقوق الإنسان في هذه الدول، وإنّها تعارض عقوبة الإعدام في كل الأحوال، بما في ذلك المعاقبة بها على الجرائم المتّصلة بالمخدّرات. وفي هذا الصدد، استذكر الممثل أنّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يقصر تطبيق عقوبة الإعدام على "أشدّ الجرائم خطورة"، بحيث يكفل أنّ عقوبة الإعدام تبقى تدبيراً استثنائياً في البلدان التي لا تزال تطبّقها، واستذكر أيضاً النداءات والبيانات الصادرة عن الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان والأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات بشأن الحد من تطبيق عقوبة الإعدام. وقال الممثل إنّ صمت البيان الوزاري المشترك على عقوبة الإعدام أمر يؤسف له بحق ومن ثمّ، فإنّ هذا البيان لا يعبر عن ما تستشعره تلك الدول من قلق بشأن عقوبة الإعدام ولا يراعي الموقف الذي أعربت عنه في هذا الشأن جهات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. وقال كذلك إنّها سوف تواصل رغم هذا الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام، بما في ذلك المعاقبة بها على الجرائم المتّصلة بالمخدّرات. وطلب الممثل أن يذكر التقرير الخاص بأعمال الدورة أنّ موافقة هذه الوفود على اعتماد البيان الوزاري المشترك تمّت على أساس أنّ عقوبة الإعدام لا تتفق مع التزامها بضمان التصدي لمشكلة المخدّرات في إطار من الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان والكرامة المتأصّلة لكل فرد، وأنّ التعاون الدولي على إنفاذ قوانين المخدّرات مرهون بأن تبدي

جميع الأطراف المعنية الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الإنسان الأساسي المتمثل في الحق في الحياة.

١٥- وتكلم ممثل جمهورية إيران الإسلامية أيضاً نيابةً عن الإمارات العربية المتحدة واندونيسيا والبحرين وليبيا والجمهورية العربية السورية وسنغافورة والسودان والصين وعمان وفييت نام وقطر والكويت وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن، وقال إن مسألة عقوبة الإعدام لا تندرج ضمن ولاية لجنة المخدرات. وطلب الممثل تسجيل موقف تلك الوفود بشأن مسألة عقوبة الإعدام وأكد أنه لا يوجد توافق دولي في الآراء على إلغائها؛ وأن القانون الدولي لا يمنعها، بما في ذلك اتفاقيات مراقبة المخدرات الثلاث؛ وأن مسألة تطبيق عقوبة الإعدام هي شأن من شؤون العدالة الجنائية تقرره السلطات المختصة في كل دولة على حدة. وأوضح أن لكل دولة الحق السيادي في تحديد نظام العدالة لديها مراعية في هذا ظروفها الخاصة؛ وأن لكل دولة الحق السيادي في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية استناداً إلى مصلحتها العليا. وأكد الممثل على أن عقوبة الإعدام هي عنصر هام من نظام تطبيق القانون وإقامة العدل، وأنها لا توقع إلا على أخطر الجرائم، ومنها الاتجار بالمخدرات، وأن الغرض منها هو الردع. وأشار الممثل إلى أن تلك الدول تطبق ضمانات قانونية مناسبة تراعي العمل بسياسات وطنية تقي من وقوع أي أخطاء في تطبيق العدالة.

١٦- وسجل ممثل جمهورية إيران الإسلامية، بصفته الوطنية، تحفظ وفده على الفقرة ٤٤ من الإعلان الوزاري المشترك، وقال إن وفده قد آمن، منذ بداية المشاورات حول البيان الوزاري المشترك، بالحاجة إلى تعزيز قضية مكافحة المخدرات، ولذا فقد التزم بالعمل البناء وبالتحلي بأقصى درجة من المرونة من أجل تيسير السبيل أمام تحقيق التوافق في الآراء بين الوفود المشاركة. وأبدى الممثل تحفظاً شديداً بشأن الإشارة إلى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في البيان باعتبارها فرقة عمل إقصائية لا تتسم بالشفافية وتحركها وتوجهها دوافع سياسية وتجزئية. وقال إن وفده ووفوداً أخرى ترى أن أي إشارة لفرقة العمل هذه ينبغي ألا تفسر على أنها تسبغ عليها أي اعتراف أو شرعية. وقال الممثل إن حكومته ما زالت تتصدّر الصفوف في ملحمة الكفاح الدولي ضد الاتجار بالمخدرات والإرهاب وإنها لا تألو جهداً في العمل على القضاء على هذين الخطرين.

١٧- وقالت ممثلة إكوادور إن وفدها قد انضم إلى التوافق في الآراء حول اعتماد البيان الوزاري المشترك الذي يلخص الإنجازات التي تحققت والتحديات التي ما زال ينبغي مواجهتها. ولكنها قالت إن البيان قد تضمن إشارات محدّدة إلى أن مشاكل المخدرات لا ينبغي أن تعالج إلا في إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات. وأكدت الممثلة في هذا الصدد

موقف وفدها، ألا وهو أنّ السياسة المتعلقة بالمخدرات المنفذة تحت رعاية الأمم المتحدة تحتاج إلى تنقيح لأنّها وضعت دون مراعاة للخصائص التاريخية والثقافية في مختلف أرجاء العالم، ممّا أدّى إلى تطبيق نموذج ينطوي على تكلفة باهظة، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، عفا عليه الدهر الآن وخصوصاً في بعض بلدان أمريكا اللاتينية. وقالت إنّ تحفّظات وفدها نابعة من اعتقاده بأنّ مشكلة المخدرات العالمية لا ينبغي معالجتها بصورة حصرية في إطار تلك الاتّفاقيات وأنّ تنقيح تلك الصكوك الدولية أصبح أمراً لا غنى عنه بعد أن تجاوزها الواقع القائم.

١٨- وأعرب ممثل تايلند عن أمله في أن يمثّل اعتماد البيان الوزاري المشترك معلماً هاماً على درب السعي المشترك والمسؤولية المشتركة إزاء مكافحة مشكلة المخدرات التي باتت وبالاً على العالم.

واو- اختتام الجزء الرفيع المستوى

١٩- ألقى كلمة ختامية كل من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ورئيس الجزء الرفيع المستوى للدورة السابعة والخمسين للجنة.